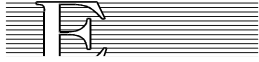




الأمم المتحدة
الاتحاد الأفريقي
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الدورة التاسعة لمؤتمر وزراء

الدورة السابعة والأربعون للجنة الاقتصادية لأفريقيا
الاقتصاد والمالية الأفريقيين



Distr.: General

الاجتماعات السنوية المشتركة السابعة لمؤتمر
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
ومؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية

E/ECA/CM/47/3
AU/CAMEF/MIN/3(IX)
19 February 2014

أبوجا، نيجيريا
29 - 30 آذار / مارس 2014

Arabic
Original: English

مشروع ورقة معلومات اساسيه

الحوار السياسي الرفيع المستوى بشأن موضوع "القدرات والمؤسسات الكفيلة بتحقيق التنمية الصناعية: دور القطاعين العام والخاص"

□□□□□□□□ : □□□□□□□□ لأغراض التنمية الشاملة للجميع والمفضية إلى التحول في

1 - معلومات أساسية

1 - لقد انتقل النقاش المتعلق بالسياسة الصناعية إلى بحث الظروف الكفيلة بإنجاح السياسات الصناعية والدور المنوط بالمؤسسات المعنية بها. ومن الضرورة القصوى في هذا الإطار أن يعمل القطاعان العام والخاص بدأً في يد لوضع سياسات صناعية ترمي إلى تحقيق التصنيع والتحول الاقتصادي في أفريقيا، وكذلك لتنفيذ هذه السياسات ورصدها وتقييمها. فقد بينت دراسة التجارب القطرية في مجال التصنيع أن هذه التجارب تعتمد أساساً، ومهماً كانت السياسات المتبعة، على مؤسسات وعمليات تؤدي وظائفها أداء جيداً في تشجيع التعاون الاستراتيجي بين الحكومة والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين. ومن ثم، فإن التصنيع والتحول الهيكلي في أفريقيا لا بد لهما من مؤسسات تتولى تيسير هذا التعاون.

2 - فالقطاع الخاص يحتاج إلى المساعدة الحكومية لمعالجة إخفاقات السوق واحتساب العوامل الخارجية المرتبطة بعملية تحديد التكلفة، إلى جانب مجموعة من الخدمات العامة المهمة، مثل توفير الهياكل الأساسية وإصدار الشهادات وحماية حقوق الملكية. وتحتاج الحكومات، من جانبها، إلى المعلومات المتعلقة بالعقبات التي تعترض القطاع الخاص والفرص المتاحة أمامه حتى تقوم بأعداد تدابير سياساتية ملائمة للتغلب على هذه الصعوبات. وينبغي لأي سياسة صناعية جيدة أن توفر إطاراً مؤسسياً يشجع على استمرار الحوار والتعاون بين جميع الجهات الفاعلة.

3 - وتشكل عملية التفاعل الحيوي هذه آلية لإبداء الرأي تمكّن من تحديد العوائق والتصدي لها من خلال وضع ما يلزم من تدابير في مجال السياسة الصناعية وهذه التدابير التي تشمل إقامة مشاريع للهياكل الأساسية وتطوير رأس المال البشري والبحث والتطوير وتحسين فرص الحصول على الائتمان، وما إلى ذلك، قد تكون قابلة للرصد بشكل سليم وخاضعة للتقييم المنتظم في إطار عملية تفاعلية.

4 - ولتحقيق هذه الغاية لا بد من تعاون استراتيجي فعال ومتطور بين القائمين على القطاع العام ومديري القطاع الخاص، بدعم من الأجهزة الحكومية الرفيعة المستوى وبالإضافة إلى تبادل المعرفة، يكفل هذا التعاون للسياسات الحكومية الجدوى والمصداقية، ويشجع الاستثمار الخاص. ويتضح من أطر السياسات الصناعية الناجحة في البلدان الأفريقية وبلدان شرق آسيا أنه متى كان القطاع الخاص ممثلاً بشكل منهجي في جميع الهيئات المعنية بالسياسة الصناعية إلا ومكن ذلك الحكومات والهيئات المعنية بالسياسة الصناعية من أن تظل قادرة على مجاراة احتياجات القطاع الصناعي المتغيرة. ومع ذلك، يجب أن يكون القائمون على القطاع العام قادرين على العمل باستقلالية دون الوقوع تحت سطوة القطاع الخاص.

5 - فالبلدان الأفريقية لم تستطع الاستفادة من إمكاناتها التصنيعية لسوء تصميم المبادرات المتخذة في هذا الباب وضعف القدرات المؤسسية وإهمال الحوار المستمر بين القطاعين العام والخاص، مع ما له من أهمية حاسمة. ومن هذا المنظر، يوجد مبرر واضح للعمل على تزويد الحكومات بالقدرات اللازمة لتنظيم سلوك الفاعلين الاقتصاديين وتوجيهه، وإقامة علاقات تعاون استراتيجي مع القطاع الخاص سعياً إلى تحقيق التصنيع. وبالمقابل، من الضروري التشجيع على تنمية قدرات القطاع الخاص لكفالة تمكينه من الإضلاع بدوره في الحوار المتعلق بالسياسات وليخوض غمار المنافسة والابتكار.

2 - دور القطاع العام

6 - يُجمع القادة الأفريقيون على أن أفريقيا إنما تحتاج حالياً إلى سياسات استراتيجية تستهدف قطاعات بعينها من أجل تشجيع التصنيع. وقد أعطيت أولوية خاصة لتعزيز التصنيع المعتمد على السلع الأساسية باعتباره وسيلة للاستفادة من الثروات التي تملكها أفريقيا حالياً بهدف تسريع عملية التصنيع، وتبديل في الوقت نفسه جهود لتطوير مصادر أخرى تتوافر فيها ميزة نسبية. والأهم من ذلك، من الضروري تزويد المؤسسات الأفريقية بالقدرات اللازمة لتقطع مراحل التصنيع الثلاث المتكاملة، أي التنويع الصناعي من خلال بناء قدرات صناعية جديدة؛ وتوطيد دعائم الصناعة بإنشاء روابط قبلية وبعديّة وربط علاقات تكامل بين القطاعات والصناعات، بما في ذلك من خلال تنمية سلاسل الأنشطة المضيئة للقيمة؛ والتأهيل الصناعي لبناء هيكل صناعي أكثر تقدماً وقدرة على المنافسة من خلال تحسين المنتجات وتطوير العمليات والتأهيل الوظيفي.

7 - ولدى غالبية البلدان الأفريقية اقتصادات سمتها تجزؤ الأسواق الوطنية وضعف الروابط القطاعية، الأمر الذي يحول دون الاستفادة من وفورات الحجم، وتخلف الأسواق المالية وغياب التمويل الطويل الأمد اللازم للتنمية الصناعية، وتدني مستويات المشاريع الكبيرة الأثر، وعجز الهياكل الأساسية المثبت الذي يؤدي بطريقة غير مباشرة إلى رفع تكلفة النشاط الاقتصادي. وللدولة دور تضطلع به للوقوف في وجه التحديات ودعم القطاع الخاص من خلال معالجة الصعوبات التي تعترض تكوين رأس المال وأسواق عوامل الإنتاج ونظم التعلم الوطنية. ففي ظل سوق عالمية سريعة التغير، قد لا يكون بمقدور الشركات الأفريقية الحصول على المعلومات والمهارات والتمويل أو عوامل الإنتاج الأخرى اللازمة لها كي تنمي قدرتها على اللحاق بركب التطور ومواكبته. فبالإضافة إلى تشجيع روح المبادرة الاقتصادية ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بهدف توسيع قاعدة القطاع الخاص وفرص العمل، يجب على الدولة أن تتصدى بحزم لمشكلة النشاط غير النظامي، ذلك أن الإنتاجية أمر مهم للتصنيع، وقد ثبت أن الشركات غير النظامية تميل إلى كونها أقل إنتاجية من نظيراتها الصغرى التي تعمل في القطاع النظامي (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2013). وتشجيع التصنيع، لا بد من سياسات تهدف إلى بناء رأس المال البشري من خلال التعليم الجيد والتدريب التقني واكتساب المعرفة الضمنية. فتوافر قوة عاملة تمتلك المهارات المناسبة عامل حاسم في استدامة توسع النشاط الصناعي وتنمية الصناعات الجديدة القائمة على التكنولوجيا المتطورة. ولا ينبغي الاستهانة بما تنطوي عليه الثغرات القائمة في مجال المهارات من أخطار محتملة - فقد أفادت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة - اليونسكو (2014) أن التعليم في الوقت الحاضر لا يضمن إخراج الملتحقين بالمدارس من زمرة الأميين. وأن النسبة الحالية المقدرة بـ 10 في المائة من الإنفاق العالمي على التعليم الابتدائي تذهب سدى في تعليم رديء النوعية لا يضمن تعلم الأطفال. ومن المهم جداً أن تشمل السياسات المتعلقة بالتعليم وتكوين المهارات سياسات أخرى في مجال التكنولوجيا تكون في خدمة العملية ذات الأبعاد الثلاثة المتمثلة في التنويع الصناعي وتوطيد دعائم التصنيع وتأهيل الصناعة.

8 - وفي السياق نفسه، سيظل الانفتاح المستمر على المعاملات التجارية والاستثمار الأجنبي استراتيجية هامة لتعزيز التعلم وفتح فرص الحصول على التكنولوجيا والقدرة على المنافسة على الصعيد الدولي، وهو ما يعد أمراً حيوياً بالنسبة للنمو الصناعي. وبضطلع القطاع العام بدور حيوي في التصدي لهذه الصعوبات وغيرها سعياً إلى تهيئة الظروف العامة التي في ظلها يتحقق التصنيع ويزدهر القطاع الخاص الفعال والقادر على المنافسة. وإن عدم معالجة ما تعانیه الاقتصادات الوطنية من ضعف هيكلية، من أحد جوانبه أو منها جميعاً، أمر يزيد من احتمالات فشل ما يتخذ من تدابير في إطار السياسة الصناعية. ومن ثم، فإن المؤسسات المعنية بالسياسة الصناعية من الأولى لها أن تكون قادرة على التعامل مع الثغرات المؤسسية الأخرى، مثل الهياكل الأساسية وتنمية المهارات، وكذلك، وعلى وجه الخصوص، التمويل اللازم للتصنيع. وتبين التجربة أيضاً أنه من الضروري تدعيم الهيئات الوطنية المعنية بالسياسات الصناعية كي تتجاوز العيوب التنظيمية التي يمكن أن تفقدّها الفعالية.

9 - وبالنظر إلى السياق العالمي الحالي، فإن الحاجة ماسة أكثر من أي وقت مضى إلى تعزيز قدرات الدولة وإيجاد الأطر المؤسسية الملائمة فالعولمة وغلبة سلاسل القيمة العالمية تُعطيان أهمية قصوى لقطاعات الخدمات المتطورة وذات الكفاءة، في حين أن النظام التجاري العالمي الذي يمضي في منحنى التقييد يضيق الحيز المتاح للسياسات ويبطئ سرعة التطور التكنولوجي. وفي ذلك فرص للفوز بالتصنيع أسواطاً، كما فيه تحديات تعترض السعي إلى جعل السياسات الصناعية مستقبلية التوجه بدلاً من أن تظل مُركزة على القائم من مجالات التميز

النسبي. وهذا يعني أنه بقدر ما توجد دروس يمكن استخلاصها من تجارب البلدان الحديثة العهد بالتصنيع في شرق آسيا، بقدر ما تكون إمكانيات تطبيق استراتيجيات تلك البلدان في مجال التصنيع محدودة بسبب الاختلاف الجذري في الظروف التجارية العالمية التي تعيشها البلدان النامية اليوم. فالنقد السريع في مجال التكنولوجيا يستدعي من الحكومات الأفريقية أن تكون حاضرة البديهة قادرة على الإتيان باستراتيجيات حيوية إما جديدة وإما معدلة للحاق بركب التطور. ومن الضروري أيضاً أن تركز هذه الاستراتيجيات على البعدين الوطني والإقليمي اللذين يكمل أحدهما الآخر توكيلاً لإقصى ما يمكن من التآزر والفرص اللازمة لتحقيق وفورات الحجم. وفي هذا السياق، يجب أن تُعنى التدابير المتخذة لتطوير القدرات والمؤسسات بالمهارات والخبرات التي تحتاج إليها الحكومات للتغلب على هذه التحديات جميعاً.

10 - ويجب على الدولة أن تتولى التوجيه الاستراتيجي في تطوير رؤية طويلة الأمد تعطي الأولوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للجميع والمفضية إلى التحول، وتضع الأطر المؤسسية اللازمة لتعزيز الإنساق والتنسيق واستعراض التقدم المحرز في التنفيذ. ومن المهم للغاية أن تُتاح مننديات حيوية للحوار والتقييم المنتظمين، ولوضع خطط العمل ضمن القطاع العام، ذلك أن عملية صياغة السياسات الصناعية وتنفيذها عادة ما تعني جهات فاعلة متعددة. وإن ما تتسم به المؤسسات والجهات الفاعلة المتدخلة في التصنيع من تنوع وتكامل أمر يزيد من احتمالات تعارض المصالح أو التدخلات، الشيء الذي يفوض فعالية السياسة الصناعية ويهدر الطاقات والموارد. وتبين التجارب الناجحة للاقتصادات الناشئة والنامية أن الحفاظ على درجة عالية من التنسيق المنهجي والتعاون بين الوزارات عنصر ضروري لكي تظل قنوات التواصل مفتوحة، ولتوجيه الموارد النادرة إلى مجالات التدخل الحيوية، وضمان التركيز على المصلحة الوطنية الأوسع نطاقاً.

11 - ومن الضروري أن توجد أطر للحوار والتداول الرسمي بين القطاعين العام والخاص يستفاد منها في إعداد السياسة الصناعية وبعد الاستثمار في الإرادة السياسية للدعوة وإيصال مطالب القطاع الخاص بالوسائل المؤسسية بدلاً من الشبكات غير الرسمية من الاعتبارات الهامة التي يقوم عليها نجاح السياسة الصناعية. فالشبكات غير الرسمية يمكن أن تسهل الاعتماد على أفراد من ذوي المواقع الهامة داخل الشركات أو رابطات القطاع الخاص، فيكون ذلك مدعاة للدفاع عن الامتيازات ومشجعاً على السلوك الريعي والفساد. ومن مسؤولية كل من القطاع العام والقطاع الخاص البحث عن السبل الكفيلة بمكافحة السلوك الريعي.

3 - دور القطاع الخاص

12 - بمقدور القطاع الخاص أن يقوم بدور هام في المناداة بتحسين بيئة الأعمال والتعلم، ومن واجبه أن يحشد أعضائه بنشاط للتعاون مع القطاع العام لأغراض التصنيع. وللقطاع الخاص أيضاً دور محوري في المساعدة على التغلب على العقبات التي تصادف عادة في الحصول على المعلومات وفي التعامل مع التعقيدات الإدارية بسبب انغلاق عمليات صنع القرار ومركزيتها، وهما السمتان اللتان غالباً ما تميزان صنع السياسات في القطاع العام. فعلى سبيل المثال، من المهام الرئيسية الملقاة على عاتق كل حكومة من الحكومات الأفريقية عند تصميم السياسة الصناعية القيام بتشخيص لحالة الصناعة الوطنية للتعرف على القطاعات الاستراتيجية وإعداد ما يلزم من استراتيجيات. ولأن القطاع الخاص هو الأقرب إلى الأسواق، ويفترض أن تكون لديه معرفة أعمق باخفاقات السوق المستشرية في الاقتصاد الذي يعمل فيه، ينبغي له أن يمتلك تلك النظرة الواسعة التي من شأنها أن تساعد صانعي السياسات على اتخاذ الخيارات الصحيحة بشأن السياسات والتدابير الصناعية واختيار القطاعات ذات الأولوية وتوقع ما قد يظهر من عقبات والتخطيط لمواجهةها. وللقطاع الخاص أيضاً دور حاسم في رصد السياسات والتدابير الصناعية وتقييمها.

13 - وبمقدور القطاع الخاص أن ينهض بهذه المهمة على أفضل وجه إن هو انتظم في شبكات فالرابطات الصناعية معترف لها منذ وقت بعيد بالدور الهام الذي يقوم به في التنمية الصناعية سواء باعتبارها المعبر الشرعي عن الصوت الجماعي للقطاع أو باعتبارها مقدمة خدمات. والواقع أن القطاع الخاص في كثير من البلدان النامية، وفي أفريقيا خصوصاً، ضعيف ولا يملك من المقومات ما يجعله قادراً على تقديم مساهمات مجدية في الحوار المتعلق بالسياسات أو في

¹ من أمثلة الهياكل الرسمية اللازمة لدمج وتنسيق المصالح العامة في خطة السياسة العامة وحدات تنسيق السياسات واللجان التشاركية التي تحدد الأولويات اعتماداً على آراء الشركات الصناعية ومننديات الحوار الوطني المؤسسي، والمننديات الثلاثية الأطراف التي تجمع اليد العاملة والحكومة وأرباب العمل.

إفادة عملية صياغة السياسات وتصطدم قدرة القطاع الخاص على الالتفاف حول مصالح جماعية والتصدي بفعالية للمعضلات السياسية بعدد من العوامل، منها قلة الانضمام إلى رابطات الأعمال بسبب تكاليف العضوية من حيث الوقت والموارد، وانتشار الرغبة في الاستفادة بدون مقابل، وانقسام الأعضاء بسبب اختلاف المصالح، وتداخل مهام الرابطات أو تنافسها، وافتقارها إلى المعرفة ومهارات التحليل. وكثير من هذه العوامل يصب بعضها في بعض، حيث إن قوة أي رابطة (أي نفوذها وقدرتها على بناء توافق في الآراء والرفع من مستوى المعرفة ومهارات التحليل) ومصادقيتها وجاذبيتها تتأثر جميعاً بعدد الأعضاء الذين يدفعون أقساط الاشتراك ويشاركون بفعالية.

14 - ويمكن أن يكون تعزيز الرابطات التجارية والصناعية وتفادي تشرذمها تحدياً عسيراً بالنسبة للعديد من البلدان النامية عندما تكون العضوية طوعية، وعندما تهيمن على القطاع الخاص الشركات الصغرى والمتوسطة ذات الموارد الضعيفة و/أو الشركات الكبرى المملوكة للأجانب التي ينظر إليها باعتبارها تتمتع بمكانة متميزة في علاقاتها بالدولة ويمكن أن يؤثر هذا الوضع في الشركات الصغرى فتضطلع بدور سلبي، أو أن يشجع الشركات الكبرى على تفضيل قنوات عمل مباشرة وغير رسمية مع الدولة، بما في ذلك العمل على الاستفادة من الربح، وهو ما يمكن أن يساهم بدوره في تداخل العضوية في الرابطات وتشرذمها. وفي بعض السياقات، قد يكون الحل في تفضيل رابطات قطاعية وصناعية محددة أو تشجيع رابطات محلية ودون وطنية بالإضافة إلى الرابطات الوطنية. وتعد محاكاة المثال الفرنسي الذي يقضي بالزامية العضوية أحد الخيارات الأخرى المتاحة، وهو ما يمكن أيضاً أن يستكمل بمثال بربادوس الذي يمنح إعفاءات ضريبية على مدفوعات العضوية ومن شأن رأس المال الاجتماعي والظروف القطرية أن تكون اعتبارات هامة في تحديد الأشكال المؤسسية وهياكل الحوكمة المناسبة.

15 - ويمكن للرابطات التجارية والصناعية أن تؤدي دوراً هاماً في توفير الخدمات الجماعية أو المنافع شبه العامة، التي تشمل إساءة المشورة وتقديم المساعدة المتخصصة في مجموعة من القضايا على مستوى القطاع الصناعي (تقديم المعلومات الضريبية، والتنظيم والمعايير المتعلقة بالصناعة، على سبيل المثال). ويمكن لتلك الرابطات أيضاً أن تشجع إقامة الشبكات والنهوض بالتسويق من خلال تنظيم المعارض التجارية وتقديم خدمات الترويج والتصدير. ويمكن لها كذلك أن تؤدي دوراً حاسماً في التعلم من الأقران وتحديد الممارسات الجيدة، وتيسير البحث والتطوير والتأهيل في المجال الصناعي، ووضع مدونات لقواعد السلوك، وتوفير التعليم والتدريب المهني للعاملين في المجال الصناعي؛ ومن شأن ذلك كله أن يكون مكملاً لهدفي التصنيع والتحول وفي خدمتهما. وبإمكان الرابطات أيضاً أن تساعد في تسيير الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وحشد رأس المال الاستثماري، وحتى القيام بوظائف عامة من قبيل جمع الضرائب أو منح الاعتمادات في المجال الصناعي.

16 - ومن المجالات الرئيسية لبناء القدرات المؤسسية والحوار بشأن السياسات بهدف تطوير قطاع خاص متجاوب ويتحلى بالمسؤولية نذكر زيادة قدرة القطاع الخاص على التأليف بين مجموعة متنوعة من المصالح ضمن أهداف دقيقة وتوصيات في مجال السياسة العامة. ويعد بناء القدرة على التحليل ضمن هياكل القطاع الخاص بما يمكنها من المشاركة الدووية في الحوار المتعلق بالسياسات، بما في ذلك على المستوى الإقليمي، أمراً ضرورياً لضمان الفعالية في الحوار. وبالمثل، ينبغي أن تضع رابطات القطاع الخاص من ضمن أهدافها الرئيسية هدف تعزيز قدرة القطاع الخاص على الاضطلاع بمهام البحث والتطوير، وإجراء دراسات استقصائية تتعلق بالمهارات، وإعداد توقعات بالاحتياجات المستقبلية من المهارات، وإنشاء مؤسسات تدريبية لمختلف القطاعات والصناعات تكون مكملة للجهود التي يبذلها القطاع العام.

4 - الأهداف

17 - سيتيح الحوار الرفيع المستوى بشأن السياسات منبراً لبحث وتحديد الخيارات السياسية الملموسة المتاحة لمعالجة الثغرات القائمة في القدرات والثغرات المؤسسية التي تحول دون وفاء القطاعين العام والخاص بالأدوار المنوطة بهما في تحقيق نواتج السياسة الصناعية بنجاح.

18 - وسيكون الحوار بشأن السياسات حواراً بناء من خلال ما يلي:

(أ) تقييم الحالة الراهنة لمؤسسات القطاع الخاص في أفريقيا ومدى قدرتها على المساهمة بفعالية في تحقيق التحول الاقتصادي في أفريقيا، وذلك من خلال بحث الصعوبات الرئيسية التي تحول دون معالجة الثغرات القائمة في القدرات؛

(ب) دراسة ما يتعلق بالمجالين المؤسسي والإداري من أطر فعالة مواثبة لإقامة تعاون مستدام وشامل بين القطاعين العام والخاص بهدف النهوض بالتصنيع وتفعيل عملية التحول الهيكلي في أفريقيا؛

(ج) دراسة أفضل الممارسات والنظر في الدروس التي يمكن استخلاصها من التجارب القطرية في أفريقيا وفي غيرها من المناطق في تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص بهدف التصنيع؛

(د) صياغة خارطة طريق لإقامة علاقات تعاون بين الدولة والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في عملية التصنيع، ولتعزيز تلك العلاقات وتنسيقها؛

(هـ) اقتراح توصيات على الحكومات الأفريقية للنظر فيها واعتمادها.

5 - النواتج المتوقعة

(أ) الرفع من مستوى فهم ما يواجه القطاعين العام والخاص في أفريقيا من صعوبات مؤسسية وذات صلة بالقدرات في تنفيذ السياسة الصناعية؛

(ب) التداول والتفاهم بشأن السبل الكفيلة باتخاذ الخيارات والتدابير الرامية إلى التغلب على ما يواجه القطاعين العام والخاص في أفريقيا من معوقات في القدرات وفي المجال المؤسسي، بحيث تتلاءم مع الظروف الوطنية المختلفة بهدف وضع السياسة الصناعية وتنفيذها.

6 - شكل المناقشة والمواضيع المطروحة للنقاش

19 - يقود المناقشات فريق رفيع المستوى يتألف من 4 أو 5 أشخاص وستولي تدخلات أعضاء الفريق الأهمية لبحث القضايا ذات الصلة بالثغرات القائمة في قدرات القطاع العام والثغرات المؤسسية، بما في ذلك: فعالية التخطيط، وأهمية وجود مؤسسات واليات لتعزيز المهارات ونقل التكنولوجيا لأغراض التصنيع والتحول الهيكلي، وإضفاء الطابع المؤسسي على أعمال الرصد والتقييم في إطار تنفيذ السياسة الصناعية.

20 - وسترکز المناقشة على إيجاد أجوبة للأسئلة التالية:

(أ) ما هي المتطلبات من الناحية المؤسسية ومن حيث القدرات الكفيلة بجعل القطاعين العام والخاص قادرين على المساهمة بفعالية في تحقيق التحول الاقتصادي في أفريقيا؟

(ب) ما هي أطر الحوكمة الضرورية لترسيخ التعاون بين القطاعين العام والخاص في أفريقيا، وما السبيل إلى زيادة الفعالية في إسهام هذا التعاون في تنفيذ السياسة الصناعية؟

(ج) ما هي البلدان التي يمكن اعتبارها أمثلة لأفضل الممارسات المتعلقة بالنموذج الإنمائي الذي تتبناه الدولة، وهل من الأسهل نقل وتكييف خبرات هذه البلدان وممارساتها؟

(د) ما هي التوصيات التي يمكن تقديمها للحكومات والمؤسسات الإنمائية الأفريقية للنظر فيها واعتمادها بشأن تشكيل القدرات والمؤسسات، ولاسيما ما يشجع منها على إقامة علاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لأغراض التصنيع والتحول الهيكلي؟

7 - المشاركون

21 - يشارك في الحوار صانعو السياسات وممثلون للأوساط الأكاديمية وممثلو القطاع الخاص والمجتمع المدني من الدول الأعضاء. ويحضر الحوار أيضاً شركاء في التنمية وممثلون عن وكالات الأمم المتحدة.

8 - اللغات

22 - تُجرى المناقشات باللغتين الإنكليزية والفرنسية، مع توفير الترجمة الشفوية.

9 - جهة الاتصال

السيد آدم الحريكة

مدير شعبة سياسات الاقتصاد الكلي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة

ECA and AU (2011). *Economic Report on Africa 2012: Unleashing Africa's Potential as a Pole of Global Growth* .

ECA and AUC (2013). *Economic Report on Africa 2013: Making the Most of Africa's Commodities: Industrializing for Growth, Jobs and Economic Transformation*.

UNCTAD (2011). *Economic Development in Africa: Fostering Industrial Development in Africa in the New Global Environment*. Geneva: United Nations.

UNCTAD (2013). *The state of industrial development in Africa: unexploited opportunities amidst growing challenges*. Policy brief no. 27.

UNESCO (2014). *2013/4 Global Monitoring Report – Teaching and learning: achieving quality for all*. Paris: UNESCO.